

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد يوسف الطاهات .

وعضوية القضاة السادة

ياسين العبدالات ، د. محمد الطراونة ، باسم المبيضين ، جواد الشوا .

المميز:

وكيله المحامي

المميز ضده : الحق العام .

بتاريخ ٢٠١٣/١٠/٣ تقدم المميز بهذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن
محكمة الجنايات الكبرى بتاريخ ٢٠١٣/٩/٢٢ في القضية الجنائية رقم
٢٠١٣/١٠٧٢ والمتضمن تجريم المميز بجناية هتك العرض وفقاً لأحكام المادة
٢/٢٩٦ من قانون العقوبات والحكم عليه بوضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة سبع
سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

طالباً قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المميز للأسباب التالية :

١. إن قرار محكمة الجنايات الكبرى قد جاء مجحفاً بحق المميز .
٢. خالفت محكمة الجنايات الكبرى منطوق المادة ١٠٠ من قانون أصول المحاكمات
الجزائية .

٣. أخطأت المحكمة بأخذ أقوال تشاهد للحق العام رغم ادعاء المجني عليه وتم محاكمته لدى محكمة غرب عمان .
٤. أخطأت المحكمة وتناقضت مع نفسها حيث إن المجني عليه قد ذكر بأن الشاهد قام بممارسة الجنس معه وأن المحكمة قد لاحظت عليه بأنه يصمت ولا يجيب إلا بعد سكوت طويل .
٥. أخطأت المحكمة بأخذ إفادة المجني عليه المشتكي دون حضور ولي أمره أو وجود مراقب السلوك .
٦. أخطأت المحكمة بقرارها حيث اعتمدت على شهود ولم يشاهدوا أي واقعة وإنما جاءت شهادتهم على السمع من المجني عليه .
٧. أخطأت المحكمة بإدانة المميز رغم أن والد المجني عليه قد رفض عرض ابنه على الطبيب الشرعي وهذا يدل دلالة قاطعة على صدق المميز .

وبتاريخ ٢٠١٣/٩/٢٩ وبكتابه رقم ٢٠١٣/٥٢٢ رفع النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى مطالعة خطية مع أوراق القضية رقم ٢٠١٣/١٠٧٢ تاريخ ٢٠١٣/٩/٢٢ إلى محكمتنا عملاً بأحكام المادة ١٣/ج من قانون محكمة الجنايات الكبرى طالباً تأييد القرار.

وبتاريخ ٢٠١٣/١٠/٨ وبكتابه رقم ٢٠١٣/٤/٢ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب في نهايتها قبول التمييز شكلاً ورد التمييز موضوعاً وتأييد القرار المميز .

القرار

بعد التدقيق والمداولة نجد إن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى أسندت

للمتهم

تهمة :

جناية هتك العرض طبقاً لأحكام المادة (٢/٢٩٦) من قانون العقوبات .

الوقائع :

تتلخص وقائع هذه الدعوى وكما جاءت بإسناد النيابة العامة في أن المجني عليه (مواليد ١٩٩٩/١/٢٨) يعمل في رعي الأغنام في منطقة وادي السير والمتهم يعمل في مزرعة في المنطقة ذاتها وبتاريخ ٢٠١١/٩/٩ وأثناء مرور المجني عليه أمام المزرعة التي يعمل فيها المتهم قام الأخير بالمناداة عليه وهدده بواسطة كلب كبير يعود له وقال له (يا تخليني أطب عليك يا أطلق الكلب عليك) وأطلعه أيضاً على مقطع جنسي على هاتفه الخليوي (كلب يمارس الجنس مع فتاة) وهدده بقوله (يا تخليني أنيك يا أخلي الكلب ينيك) واقتاده إلى داخل المنزل وأغلق الباب وهناك قام المتهم بتسليح المجني عليه بنطاله وكلسونه وأخرج هو قضيبيه المنتصب ووضع بين فخذي المجني عليه وأخذ يحرك به إلى أن استمنى على الأرض وهدده بعدم أخبار أحد بما حصل معه وفي اليوم التالي قام المجني عليه بإخبار الشاهد بما حصل معه وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة .

وبعد استعراض المحكمة لبيانات الدعوى ومناقشتها قررت بقرارها الصادر بالدعوى رقم ٢٠١٢/٢٢ تاريخ ٢٠١٢/١٢/٣٠ إعلان براءة المتهم من الجرم المسند إليه لعدم قيام الدليل .

لم يرتض مساعد نائب عام الجنايات الكبرى بقرار الحكم سالف الإشارة فطعن فيه لدى محكمته التي أصدرت قراراً بالدعوى رقم ٢٠١٣/٢٣٥ تاريخ ٢٠١٣/٥/١٤ جاء فيه :

(ورداً على سبب الطعن :

نجد إن المشرع ترك لمحكمة الموضوع الحرية التامة في الأخذ بما تقنع به من البيئة وطرح ما سواه وفقاً لنص المادة ١٤٧ من قانون أصول المحاكمات الجزائية إلا أن

ذلك مقيد بسلامة التقدير والاستدلال فإن كانا غير سليمين فإن الحكم الصادر نتيجة لذلك يكون خاضعاً لرقابة محكمة التمييز .

ومن استعراضنا إلى ما توصلت إليه المحكمة من خلال استقراء مجمل البيانات نجد إنه جاء مبنياً على الافتراضات والاستنتاجات التي خلت منها البيئة المقدمة .

ولم نجد إن هناك تناقضاً جوهرياً في شهادات الشهود سيما وأن المحكمة عندما استمعت إلى شهادة المشتكي ثبت لها أنه يدرك كنه القسم القانوني وأخذت شهادته تحت القسم القانوني وتأيدت بشهادات باقي شهود النيابة وخاصة شهادة والده والشاهد وشهادة الشاهد

وبالتالي نجد إن ما توصلت إليه المحكمة عندما أعلنت براءة المطعون فيه في غير محله وكان استخلاصها لما توصلت إليه مخالفاً لواقع البيانات المقدمة وجاء قرارها خالياً من التعليل والتسبيب مما يستوجب نقضه لورود سبب الطعن عليه .

لذا نقرر نقض القرار المطعون فيه وإعادة الأوراق إلى مصدرها لإجراء المقتضى القانوني () .

لدى إعادة لمحكمة الجنايات البرى اتبعت النقص وبعد استكمال إجراءات التقاضي أصدرت حكماً برقم ٢٠١٣/١٠٧٢ تاريخ ٢٠١٣/٩/٢٢ قضت فيه بتجريم المتهم المميز
بجناية هناك العرض وفقاً لأحكام المادة ٢/٢٩٦ من قانون العقوبات والحكم عليه بوضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة سبع سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

لم يرتضِ المتهم المميز بهذا القرار فطعن فيه تمييزاً .

كما رفع النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى أوراق القضية رقم ٢٠١٣/١٧٠٢ تاريخ ٢٠١٣/٩/٢٢ إلى محكمتنا عملاً بأحكام المادة ١٣/ج من قانون محكمة الجنايات الكبرى .

وعن أسباب التمييز :

وبالنسبة للسبب الأول فإن ما ورد فيه لا يشكل سبباً من عداد أسباب الطعن تمييزاً المنصوص عليها في المادة ٢٧٤ من قانون أصول المحاكمات الجزائية مما يتعين معه الالتفات عنه .

وبالنسبة للسبب الثاني وفي ذلك نجد من الرجوع لأوراق الدعوى أن تاريخ إلقاء القبض على المتهم كان الساعة الثالثة من صباح يوم ٢٠١١/٩/١٢ وأخذت أقواله بنفس اليوم الساعة الرابعة وعشرة دقائق صباحاً خلافاً لما جاء بهذا السبب مما يتعين رده .

وبالنسبة لباقي الأسباب جميعها الدائرة حول الطعن في وزن البينات وتقديرها وسلامة النتيجة التي انتهى إليها القرار المطعون فيه فمن استعراض أوراق الدعوى وبياناتها بصفة محكمتنا محكمة موضوع أنه بتاريخ ٢٠١١/٩/٩ وفي وقت الظهيرة وبينما كان الطفل المجني عليه والمولود بتاريخ ١٩٩٩/١/٢٨ متوجهاً إلى نبع الماء الواقع في منطقة البحيرة راكباً على حمارة لإحضار الماء ولدى مروره بالقرب من المزرعة التي يعمل بها المتهم قام الأخير بالمناداة عليه واصطحبه إلى المنزل الموجود داخل المزرعة وهناك أطلعه على مقطع خلاعي على هاتفه الخليوي مضمونه قيام كلب بممارسة الجنس مع امرأة ثم قام المتهم بتشليحه بنطلونه وكلسونه إلى ركبته تحت وطأة التهديد بالكلب الموجود لديه في المزرعة ووضع قضيبه بين فخذه من الأمام وتحريك نفسه حتى الاستمئاء على الأرض ثم ارتدى المجني عليه ملابس غادر وبتاريخ ٢٠١١/٩/١١ انكشف الأمر وأخبر المجني عليه والده بما حصل معه وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة .

هذه الواقعة ثابتة من خلال أقوال المجني عليه ووالده والشاهدين وأقوال المتهم لدى المدعي العام بوجود عدة كلاب ومن بينهم كلب لونه اسود في المزرعة متطابقة مع أقوال المجني عليه .

في القانون :

فإن فعل المتهم المتمثل باصطحابه المجني عليه إلى منزله وتشليحه بنطلونه وكلسونه حتى ركبته تحت وطأة التهديد بالكلب الذي أطلعه عليه على هاتفه الخليوي الذي

يحتوي على كلب يمارس الجنس مع فتاة ووضع قضيبه المنتصب بين فخذه من الأمام وتحريك نفسه حتى الاستمنااء .

وحيث إن هذه الأفعال قد استطالت إلى عورة المجني عليه التي يحرص سائر الناس على سترها والمحافظة عليها وعدم المساس بها وخدشت عاطفة الحياء العرضي لدى المجني عليه الذي أكمل الثانية عشرة ولم يكمل الخامسة عشرة من عمره فإن هذه الأفعال تشكل بالتطبيق القانوني سائر أركان وعناصر جنائية هناك العرض وفقاً لأحكام المادة ٢/٢٩٦ من قانون العقوبات .

وحيث إن محكمة الجنايات الكبرى انتهت إلى ما توصلت إليه من وقائع وتطبيقات قانونية وفرضت العقوبة ضمن الحدود القانونية فإن هذه الأسباب لا ترد على القرار المميز ويتعين ردها .

وعن كون القرار مميزاً بحكم القانون بالإضافة لما جاء بردنا على أسباب التمييز فإن القرار المميز جاء مستوفياً للشروط القانونية واقعة وتسبباً وعقوبة ولا يشوبه أي عيب من العيوب التي تستدعي نقضه الواردة ذكرها في المادة ٢٧٤ من قانون أصول المحاكمات الجزائية مما يستدعي تأييده .

لذلك نقرر رد التمييز وتأييد القرار المميز .

قراراً صدر بتاريخ ٢٧ صفر سنة ١٤٣٥ هـ الموافق ٢٠١٣/١٢/٣ م.

القاضي المتروك

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق / ف. أ.